الاراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

(جبهـــات) صـيف العـــراق الـــســـاخـن!!

خالد طالب
كاتب

أسابيع وربما أيام شاقة وعسيرة من المشاورات والاتصالات المكثفة، التي يقودها سياسيون من الخط الأول، قد تستبق الاعلان عن "مشروع وطني جديد" بامضاء كتل سياسية وتحت عنوان "جبهة المعتدلين"، ووفقا لسياسيين وبرلمانيين، فان الجبهة المرتقبة تروم "الى حماية العملية السياسية، من خلال الخروج بتوافقات تقلب الطاولة على المتشددين والمتخندقين فئويا وطائفيا وقوميا، وبتفاهمات تتقاطع مع مشروع المحاصصة، لتلتقي في قرارات استراتيجية مشتركة، من شأنها ان تدعم حكومة الوحدة الوطنية، وتنشط عمل وآداء المؤسسات الدستورية، بالمزاوجة بين الكفاءة والفاعلية في ادارة وصنع القرار، وبين ضمان المشاركة السياسية لجميع أطياف الموزاييك العراقي".

فكرة "الجبهة المعتدلة" وبالرغم من تعدد طارحيها، لم ترَ النور إلا بعد اجتماع عقد قبل أسابيع قلائل جمع رئيس الجمهورية ونائبيه مع رئيس الوزراء، ونوقشت فيه رؤى وتصورات عدة لـ"برنامج سياسي جديد"، يحظى بتأييد وموافقة غالبية الكتل السياسية والنيابية، التي سيترك لها الباب مفتوحا على مصراعيه، لدراسة ميثاق البرنامج والأسس التي يقوم عليها، ومن ثم مراجعته مع قادة الحزبين الكرديين "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" وحزب الدعوة والمجلس الأعلى الاسلامي، الذين أعلنوا تأييدهم لمشروع الجبهة السياسية الجديدة، وصعّدوا، مؤخرا، من حراكهم السياسي لاستقطاب التيار الصدري وحزبي الفضيلة والاسلامي، وكتلة "العراقية"، لتوسيع دائرة التحالفات، بغية امتلاك الجبهة لأغلبية مريحة في مجلس النواب، تمكنها من تشريع القوانين واتخاذ القرارات التي تدعم العملية السياسية، والسير قدما في اصلاح الاختلالات والانقسامات الراهنة، اذ بموازاة اجتماع الرئاسة مع رئيس الحكومة، تداول رئيس الجمهورية جلال طالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني مع نائبه طارق الهاشمي رئيس الحزب الاسلامي بحضور أعضاء من المكتبين السياسيين للحزبين "المعطيات السياسية على صعيد الشأن العراقي والآليات الممكنة لرص الصفوف، وتأمين الأطر الضرورية لقيادة البلد في هذا الظرف الحساس بشكل متضامن بين جميع الأطراف، وذلك من خلل تأمين المشاركة الفعّالة والحقيقية لجميع المكونات العراقية في الهيئات القيادية"، وكان هذا اللقاء ناجحا بشهادة المجتمعين، ومنعطفا للقاءات أخرى تسهم في تقويض الخلافات السياسية، لكن ومما لاشك فيه، ان الطريق الى تحقيق "التحالف العريض"، يبدو صعبا وشائكا، ويتطلب مزيدا من الجهود، سيما ان الأيام السابقة أشرت أزمات سياسية بين الفرقاء كان أبرزها اعلان جبهة التوافق التي تؤمن الغطاء العربي السني لحكومة الوحدة الوطنية، والشاغلة لست حقائب وزارية الى جانب منصبي نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء، اضافة الى ٤٤ مقعدا في مجلس النواب، مقاطعة وزارئها لجلسات الحكومة، احتجاجا على مذكرة اعتقال صدرت بحق وزير الثقافة المنضوي تحت جناحها أسعد الهاشمي، الذي أتُهم بالوقوف وراء قتل نجلي النائب مثال الآلوسي مطلع ٢٠٠٥، واشترطت الجبهة، اعادة النظر في قضية الوزير من قبل لجنة محايدة، ورد الاعتبار له بتعويضه عن الضرر المعنوي الذي لحق به، ومحاسبة الجهة الأمنية التي قامت بدهم منزله، فضلا عن، ايقاف حملة الاعتقالات الجارية في اطار خطة فرض القانون، مقابل، وقف التعليق الذي جاء عقب قرار مشابه للجبهة، بمقاطعة نوابها الـ ٤٤ جلسات مجلس النواب احتجاجا على محاولات كتلتي الائتلاف الموحد والتحالف الكردستاني، اقصاء رئيس المجلس محمود المشهداني من رئاسة البرلمان، وانسحبت الأزمة وسط اصرار الطرفين على موقفهما الى ميدان السجالات والاتهامات المتبادلة، ففي الوقت الذي ذهبت فيه التوافق الى القول ان "هناك قناعات بدأت تترسخ لديها بوجود مشروع للاستئثار بالسلطة من خلال تهميشها واقصائها، وملاحقة قادتها ورموزها بل حتى مؤيديها، على خلفية اتهامات ومزاعم لاساس لها من الصحة"، أكدت الحكومة ان "موقف الجبهة أغفل المصلحة الوطنية، وسيّس القضية التي لاترتبط بالحكومة، وانما بالسلطة القضائية المستقلة، كما انها، تقع في دائرة الحق الشخصي للنائب الآلوسي"، داعية إياها الى اعادة النظر في قرارها، واللجوء الى الحوار الكفيل بحل أية أزمة حدثت أو ستحدث في المستقبل، مشيرة الى ان الاحتكام الى القانون هو السبيل الأمثل لتجاوز الأزمات.

قرار التوافق هذا، وماسبقه من انسحاب لوزراء التيار الصدري من الحكومة، وتعليق نواب التيار مشاركتهم في جلسات مجلس النواب، الى حين الشروع ببناء مرقدي الامامين العسكريين في سامراء، الى جانب، استقالة وزير العدل هاشم الشبلي، أفقد الحكومة ثلث وزرائها الـ ٣٨ ، ووضعها في مأزق سياسي من شأن ذلك، ان يترتب عليه انعكاسات خطرة على الجانبين الأمني والخدمي اللذين يعانيان أصلا من الانهيارت المتعاقبة، وبات من الصعب الحديث عن تشكيل حكومة وطنية جديدة لا تخضع لاعتبارات التوازن الطائفي والقومي، أو الوصول الى توافقات سياسية تحل محل التحالفات الراهنة، ويبقى أمام "المعتدلين" مهام جسام في اعادة المياه الى مجرى العلاقات السياسية بين الشركاء، ورأب الصدع بينهم، ومنع تشظيهم الى "كتل جبهوية" تبقى منقسمة على نفسها، بالرغم من انتفاء طابع التحاصص، ولو نسبيا، من أجندتها، فلو افترضنا ان جهود الأحزاب الكردية والشيعية، أخفقت في استقطاب القوى والكتل، وأبقت على حلفها، فستُشكل محورا وسيشكل غيرها حتما محورا أو محاور مقابلة، وهذا يعني بالتأكيد انقسامات أخرى، ولكن من نوع آخر، تترك حبل العملية السياسية على غارب الشد من طرف والجذب من طرف ثان، أو بين أطراف عدة مختلفة، فالقراءة المتأنية لمعطيات المشهد السياسي العراقي، تؤكد حتمية هذه النتيجة، التي لا تختلف عن واقع الحال، اذ سبق ان نشطت قوى وأحزاب، باتجاه تشكيل جبهة سياسية عريضة تحت مسمى"جبهة الانقاذ"، وهيأت نفسها في اثر اجتماع عقد بالقاهرة نهاية نيسان الماضي وضم قوى من كتلة "العراقية" وجبهة الحوار الوطني والحزب الاسلامي والاتحاد الاسلامي الكردستاني، فضلا عن، شخصيات أخرى، لتأسيس "مجلس انقاذ" يتولى مهام حجب الثقة عن الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة جديدة، لكن الجبهة اصطدمت باستنكار واستهجان من قبل قادة الحزبين الكرديين الرئيسيين والمجلس الأعلى على خلفية اشراكها لشخصيات وصفوهم بـ"الشوفينيين والمعادين لحقوق وتطلعات الشعب العراقي"، مؤكدين ان "الجبهة المزعومة تسعى الى اعادة الصداميين وأزلام النظام القمعي السابق الى أجهزة أمن الدولة"، كما اتهموا المجتمعين في القاهرة بـ"الاذعان لمشيئة واملاءات مخابرات دول أجنبية، لا يهمها سوى العودة بالعراق الى عهود الظلام".

في الوقت نفسه، وفي سياق مشابه، أعلن مؤخرا نواب من مؤتمر أهل العراق والحزب الاسلامي وكتلة المصالحة والتحرير، تشكيل هيئة تحضيرية لـ"جبهة عربية مستقلة"، ونقل عن عدد من أعضاء الهيئة تأكيدهم "ان الهدف من تشكيل الجبهة هو أن يكون لعرب العراق جبهة موحدة، ولجمع النواب المعتدلين، والابتعاد عن النواب المتشددين سياسيا، والخروج من التكتلات السياسية والحزبية الراهنة، التي أثرت على العملية السياسية، والحفاظ على القبائل العربية، والأسر المشتركة بعد ان حاولت بعض الجهات تصنيف عرب العراق وفق الشعارات المذهبية والقومية"، كما أشاروا الى ان "الجبهة ستضع برنامجا سياسيا واقتصاديا تساعد فيه الحكومة على معالجة الاحتقان السياسي والطائفي ويسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي"، لافتين الى ان "العديد من النواب الذين يمثلون كتلا مختلفة في مجلس النواب، سينضمون الى الجبهة التي تطرح مشروعا وطنيا يخص عرب العراق هدفه الأساس وحدة البلاد والحفاظ على هويتها العربية والاسلامية".

الحراك الجبهوي لم يقف عند هذا الحد، فحسب، بل امتد الى عزم نائبات في مجلس النوابِ تشكيل "كتلة برلمانية نسائية" تضم أعضاءٍ من جميع الكتل داخل قبة البرلمان، ونقل عن النائبة سميرة الموسوي اشارتها الى "اجراء الكتلة النسائية داخل الائتلاف الموحد مشاورات مع شخصيات نسوية ينتمين لكتل نيابية مختلفة، بهدف تقريب وجهات النظر بشأن تشكيل جبهة نسائية موحدة تهدف الى توحيد آراء النساء داخل مجلس النواب، ومنع ضياع دورها في صناعة القرار السياسي"، لافتة الى ان "التجربة البرلمانية، أفرزت خطابا نسائيا مرتبكا وممزقا بين الأحزاب المشاركة، دفع الى التفكير بضرورة تشكيل مثل تلك الجبهة".

وبصرف النظرعن طبيعة المشاريع المطروحة على الساحة السياسية والتي لاتقل في سخونتها عن سخونة صيف العراق اللاهب، ثمة واقع ميداني لايقبل القسمة على نفسه، يفترض التعاطي معه درجة عالية من اليقظة والحذر والتفكير في ضرورة ترك الخلافات، جانبا، والالتقاء في مشروع وطني واحد، يصب في خدمة العراقيين.

الـــوســـطـيـــة الـيـــوم

فالح عبدالجبار
باحث

ابتداء، إن الوسطية هي توجّه ومزاج فكري، بل انها اسلوب لحل النزاعات واحتواء التطرفات المدمرة، علاوة على كونها مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

كيف تكون الوسطية مزاجاً فكرياً، واسلوباً، ومصلحة في آن واحد؟

معروف منذ القرن الثامن عشر، وبدرجة اشد منذ القرن التاسع عشر، ان انجلترا انتقلت في السياسة من الحكم المطلق الى الحكم الديمقراطي، ومن الاقتصاد الحرفي الى الاقتصاد الحديث، باسلوب متدرج، اكتنفته التسويات، والمساومات لايجاد حلول وسط بين ثلاثة قوى واقطاب، هي العرش، والنبلاء، وبرجوازية المدن. وان فرنسا انتقلت هذا الانتقال نفسه بأعنف صورة، وبشكل قطعي ومباشر. وكان الاستقرار الانجليزي يقف في تضاد صارخ مع الاضطراب الفرنسي الذي استمر حتى القرن العشرين .

وقد خلص المفكرون ، من الدراسات المقارنة، الى ان طريق التسويات، طريق التدرج، هو طريق الوسطية، الذي يرسي التغير الاجتماعي والسياسي على قاعدة راسخة، بفضل التدرج نفسه. فالعجلة في التغيير لن توصل الى أي هدف.

اكتسبت الوسطية تعبيرات شتى باختلاف العصور والبلدان. ففي اوروبا القرن الثامن عشر، كان تعني التسويات والتدرجات في الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى العصر الحديث القائم على الحريات السياسية، وحرية السوق، والغاء الامتيازات القائمة على النسب، واعلان المساواة القانونية والسياسية لكل المواطنين. وفي اوروبا اوائل القرن العشرين اكتسبت الوسطية معنى الطريق الثالث بين البنية السياسية الواحدية والاقتصاد المركزي، من جهة، واقتصاد السوق المنفلت من جهة اخرى. وكانت التيارات الديمقراطية الاجتماعية هي التعبير عن هذه التسويات، رغم تشوهها بفعل الحرب البادرة. أما الوسطية الاوروبية اليوم، فهي طريق ثالث بين اقتصاد السوق النيوليبرالي، واقتصاد السوق المقترن بالرفاه الاجتماعي. وتتجلى الوسطية ايضاً في نشوء مدارس فكرية تعنى بحل النزاعات conflict resolution، ومدارس تُعنى بتطوير المجتمع المدني في شكل منظمات طوعية تتولى بعض وظائف الدولة، أي الاتجاه نحو لامركزية السلطة. الوسطية في المنطقة والعراق:

عاشت دول المنطقة منذ الخمسينيات في الاقل، في ظل دول شديدة المركزية، تعتمد نظام الحزب الواحد (الحديث)، او نظام الأسرة (التقليدي)، وتعتمد اقتصادا اوامرياً command economy وواحدية ايديولوجية وثقافية قسرية، سواء كانت الايديولوجيا حديثة (القومية الاشتراكية، الاشتراكية) ام كانت لايديولوجيا تقليدية (الدين، المذهب، السعودية) او مزيج من الاثنين (ايران)، حيث تختلط النزعة الجمهورية بالفكر الديني، وتضفي على النظام السياسي طابعاً مزدوجاً. واليوم هناك معنى للاصلاح في عدة اتجاهات .

١- فك نظم الحزب الواحد، وادخال التعددية السياسية القائمة على نظام انتخابي تداولي.
(اميركي -اوروبي).

٢- فك الاقتصاد الاوامري المركزي، وادخال اصلاحات السوق (بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

٣- فك النظام الايدلوجي الواحدي، وادخال التعددية الفكرية والثقافية .

٤- تشجيع بذور احترام الحريات المدنية ، والفردية ، وحقوق الانسان ، وادخال معايير الشفافية.

٥- فرض احتكار الدولة لوسائل العنف المشروع، بحل الميليشيات، وتوجيه القوى السياسية المسلحة الى العمل السياسي المؤسساتي السلمي. (حماس ، فلسطين - حزب الله ، لبنان وميليشيات العراق).

٦- السعي لحل النزاعات في المنطقة بالطرق السلمية.

هذه التحولات تجري في ظل شروط جديدة، ابرزها انتهاء الحرب الباردة، وتعاظم نفوذ العالم الليبرالي الذي تتصدره الولايات المتحدة، وتدعمه (في مجال الدمقرطة وحل النزاعات) اوروبا الغربية واليابان، من دون ان تعترض عليه روسيا والصين اعتراضاً جدياً مؤثراً(حتى الآن) ولكن هذه التحولات تجري ايضاً في شروط انهيار الايديولوجيات القديمة الجامعة (القومية العربية، الماركسية ، القومية الاشتراكية)، وصعود الاسلام السياسي، المسلح، او المحافظ، او المعتدل. ويشكل صعود الاسلام السياسي استمراراً سياسياً وايديولوجيا لنظام الحزب الواحد الأفل، ونظام الواحدية الايديولوجية، مقروناً بروح محافظة في المجال الاجتماعي والثقافي (القيم، السلوك) . كما ان صعود الاسلام السياسي في بعض البلدان ادى الى بروز ازمة هوية وطنية بسبب الانقسام المذهبي (شيعة -سنة) أو الديني (مسلمون-مسيحيون). والامثلة وفيرة: لبنان والعراق، والسعودية ، والبحرين تقدم امثلة على الحالة الاولى،وتقدم مصر والسودان (والى حد ما العراق) امثلة على الحالة الثانية.

ان استمرار النظم التسلطية المركزية لم يعد ممكناً. وهي الآن مشوهة: فسياسياً هي تسلطية (لاديمقراطية) واقتصادياً هي تمضي باتجاه الانفتاح الاقتصادي الليبرالي، من دون شبكات ضمان لفئات الدين، متكاثرة العدد وتحتفظ بالكثير من السمات القديمة.

بالمقابل فان البدائل الدينية، تتسم بسمات متطرفة هي الاخرى. وعليه فان الوسطية، هي توجه عام يمكن ان يساعد على تجاوز هذا الانسداد.

كيف يمكن ان تتجلى الوسطية .

١- في السياسة عموماً:

انها تعني الخروج من النظام الواحدي، الاحتكاري التسلطي، نحو نظام تعددي، تمثيلي، يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي.

٢-في المشاركة:

ان تنوع المجتمع يقتضي مشاركة الجميع كمواطنين في كل المجالات نعني انه يرسي فكرة المواطنة على الاسس التالية :

أ -فتح المشاركة السياسية المتوازنة .

ب - المشاركة الاقتصادية

ج - المشاركة الادارية (جهاز الدولة الاداري)

د -المشاركة المؤسساتية (اجهزة العنف الشرعي)

هـ -المشاركة الثقافية (التعليم ، المدارس ، وسائل الاعلام، وصناعة الثقافية)

٣-آليات النظام السياسي:

ان النظام السياسي الاكثري (حكم الاكثرية البرلمانية) معمول به في الدول ذات التجانس القومي والثقافي، أما الدول المتنوعة فتميل الى النظام التوافقي. (هناك نظريات عديدة حول تطبيقات هذا النظام يمكن الافادة منها لابتداع شيء خاص بالعراق).

٤-في الاقتصاد

اثبت النظام الاقتصادي المركزي فشله، فهو يلغي اساس الديمقراطية (تجديد ومحاسبة الحكومة) ويمنح للبيروقراطية سلطة مطلقة ، (دولة الموظفين) ، ويخفي بين طياته انعدام الكفاءة، النهب، وغياب الشفافية، والهدر. وان خدماته الاجتماعية المجانية (الجانب الايجابي الوحيد فيه) تصل الى نقطة الانهيار (كما حصل في مصر والسودان ، والعراق ايام الحرب مع ايران والحصار) . اما النظام الليبرالي المنفلت فلا يشكل البديل الوحيد للاقتصاد المركزي .

ان اقتصاد السوق ضرورة كقاعدة للديمقراطية (النظام السياسي) ولكن وجود الخدمات الاجتماعية (دولة الرفاه) ضرورة كقاعدة للديمقراطية (النظام السياسي) ولكن وجود الخدمات الاجتماعية (دولة الرفاه) ضرورة لتوسيع المشاركة الاقتصادية ، تجنب الاستقطاب المدمر للثروة والفقه ، السبب الاساس لكل انهيار او غياب للاستقرار .

ان توسع الطبقات الوسطى (في فترة معينة) كان دالة على الازدهار، لكن توسع الفئات الهامشية والدين (وهو السمة الحالية) هو دالة على الانهيار. ان ٣٠٪ من العراقيين يعيشون دون خط الفقر.

ان اقتران السوق بالضوابط وبالخدمات الاجتماعية العقلانية، هو الاتجاه الوسطى، في هذا المجال. المطلوب فصل الاقتصاد عن السياسة، ومعالجة اختلالات اقتصاد السوق بضوابط الرعاية الاجتماعية .

٥ - في الحريات المدنية:

يتسم كل مجتمع بوجود تيار حداثي ينزع الى تثبيت وممارسة القيم الحديثة، وتيار من خط ينزع الى فرض ممارسة القيم المحافظة، وان الوسطية يمكن ان تتمثل في دعم الانتقال التدريجي نحو القيم الحديثة، وايجاد قدر من التوازن، (المتغير حسب الظروف). وهذه مسألة مهمة. فالقيم الحديثة الصاعدة منذ الثلاثينيات اكتسحت المجتمع بفضل نمو الفئات الوسطى الحضرية ذات التعليم الحديث، لكن النكوص الى القيم التقليدية تحقق بفضل هجرة الارياف الى المدن، واشاع الفئات التقليدية، المنتمية في غالبيتها، الى الفئات الدين. وبفضل هذه القاعدة لم تعد الفئات الوسطى في الحقبة الراهنة الحاصل الاجتماعي المؤكد للقيم الحديثة، بل انشطرت انشطاراً مؤسياً، وبات من الضروري رسم خط وسطي بين الحداثي الجامح والمحافظ المتزمت.

٦- في الحريات الدينية :

ثمة ميلان في بلداننا، الميل الاول هيمنة الدولة على المؤسسات الدينية، وهيمنة الحركات الاسلامية على الحياة الاجتماعية. في الاولى ثمة واحدية سياسية قسرية. وفي الثانية ثمة واحدية دينية قسرية ايضاً.

والوسطية تتجلى هنا في فك هذين الاحتكارين، بازالة هيمنة الدولة واستخدامها للمؤسسات الدينية، من جانب، ومواجهة القسر الديني، بارساء فلسفة التسامح، التي تعني القبول بكل الاديان والمذاهب، وحمايتها من أي تعد، وهي مهمة شاقة، عسيرة وطويلة.

٧- في مصادر الشرعية السياسية:

تتميز ثقافتنا السياسية بوجود عدة مصادر متضاربة للشرعية السياسية: الشرعية التقليدية (الدين، التراث)، والشرعية الثورية (النطق باسم الأمة او باسم المجتمع، او باسم الطبقات الثورة) والشرعية الدستورية، أي عبر الاقتراع، وعبر المؤسسات، على قاعدة الدستور والحريات المدنية والسياسية (من حرية التعبير والتجمع ، والصحافة ، والتنظيم وحرية تداول المعلومات) . فبدون هذه الحريات لا يمكن قطعاً تأسيس اية شرعية دستورية. وان الوسطية تدفع باتجاه تجاوز الشرعية الثورية، والشرعية التقليدية معاً، الى الشرعية القانونية .

٨- في حل النزاعات :

يقول فلاسفة علم السياسة ان النزاع conflict ليس سيئاً بذاته، فهو دليل حيوية المجتمع، ودليل وجود مشكلات حان اوان ايجاد حل لها ، او التفكير الجاد فيها. المشكلة هي اسلوب حل النزاع.

حتى اللحظة، تحل اغلب النزاعات في العنف ، أي التماس وسائل فوق قانونية، وفوق دستورية.

ان حل النزاعات بات اليوم علماً قائماً بذاته يدرس في الجامعات ، وتخصص له الموارد العائلة.

يقتضي حل النزاع اتقان من التفاوض، واتقان فن دراسة حالات النزاع، وتحديد التسويات الممكنة على المدى القصير والمتوسط والطويل وبلورة لغة خاصة للتخاطب ذات حيادية عالية، عدا الانحياز القانوني للوقائع المثبتة.

وكمثل على حل النزاعات ان رفيق الحريري انشأ صندوقاً لشراء اسلحة الميليشيات لتشجيعها على الانتقال الى العمل السياسي السلمي من دون تعريضها لخطر الافلاس والبطالة. فالميليشيات (أي العنف السياس غير القانوني) ليست مجرد قوى مسلحة، بل هي ايضاً هياكل اقتصادية تؤمن العمل وبخاصة للفئات الهامشية. والمعروف ان جل القوى المسلحة في لبنان انجذبت الى هذا الحل ، عدا حزب واحد لاسباب معروفة.

٩- اخيراً :

ان خلق تيار فكري وسطي ضرورة ملحة. لكننا لا نتحدث هنا عن حزب او حركة ، بل عن تيار فكري من شأنه ان يجتذب العناصر والقوى الوسطية داخل كثرة من الاحزاب والقوى المنظمة. وهذا الاجتذاب يجري على اساس بلورة حلول وسطية لجملة من المشكلات المستعصية حاليا، او القضايا العالقة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر:

١-مشكلة الطائفية السياسية - الاجتماعية المحتدمة حالياً .
٢-قضية الميليشيات ....
٣-قضية تعديل الدستور ....
٤-قضية كركوك
٥- قضية توزيع موارد النفط
٦-قضية النظام السياسي الاغلبي ام التوافقي
٧-قضية الفيدرالية الادارية بازاء الادارة اللامركزية
٨-قضية الحقوق المدنية
٩-قضية التسامح الديني

هذه قضايا لن تحل بالبيانات، ولا بالابتهالات، ولا باعلان مواقف قطعية، بل بتكوين فرق بحث وعمل بالتعاون مع كل القوى السياسية التي تميل الى حل هذه القضايا بالوسائل السلمية .

ان مثل هذا العمل الصبور، المتفكر، والمنفتح، من شأنه ان يحول التيار الوسطي من فكرة الى تيار قوي يضم جماعات واحزاب ومؤسسات نافذة .